

تجسيد الحوكمة المصرفية من خلال الرقابة الداخلية لمؤسسات القرض

- قراءة في نظام بنك الجزائر 11-08

The embodiment of banking governance through internal control of loan institutions-read in the regulations of the Bank of Algeria 11-08د. بلحضر رضوان^{1*}، ا.د مسيردي سيد أحمد²1-جامعة تلمسان (الجزائر) Radhwane.belhadri@univ-tlemcen.dz

مخبر القانون المقارن – جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

2-جامعة تلمسان (الجزائر) Sidahmed.messirdi@univ-tlemcen.dz

مخبر القانون المقارن – جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

تاريخ القبول: 2025/11/16

تاريخ الإستلام: 2025/10/16

ملخص:

يعرف موضوع الرقابة على نشاط المؤسسات المصرفية في الجزائر اهتماما بالغا، بهدف المحافظة على سلامة وصلاية النظام المصرفي، وقد خص قانون النقد والقرض كذا الأنظمة المتعلقة به حيزا كبيرا للرقابة الداخلية للبنوك التي تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى التحكم بشكل مستمر في النشاطات والسير الجيد للعمليات الداخلية، كذا مدى احترامها للأحكام التشريعية المعمول بها. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الداخلية في التحكم في نشاطات البنوك والاستعمال الفعال لمواردها والسير الحسن للمسارات الداخلية ولا سيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العملية المصرفية ومصادرها.

الكلمات المفتاحية: المصارف والمؤسسات المالية، الرقابة الداخلية، اللجنة المصرفية، العمليات المصرفية.

Abstract:

The issue of oversight of the activity of banking institutions in Algeria is given great attention, with the aim of preserving the integrity and solidity of the banking system. The Money and Loan Law, as well as the regulations related to it, have allocated a large space to the internal control of banks, which consists of a set of processes, approaches and procedures that aim to continuously control activities and the good conduct of operations. Interior, as well as the extent of its respect for applicable legislative provisions.

Through this study, we aim to highlight the role of internal control in controlling banks' activities, the effective use of their resources, and the good conduct of internal processes, especially those that help maintain their amounts and ensure the transparency of the banking process and its sources.

Keywords: Banks and financial institutions, internal control, banking committee, banking operations.

1- مقدمة:

يستهدف تطبيق الحوكمة تدعيم وسلامة الجهاز المصرفي من أجل اجتناب الدخول في إشكالات مصرفية يجعل منها أقل أمناً واثمناً، هذه الممارسة لا ترتبط بنظام الرقابة فحسب، وإنما بطريقة تطبيقها بشكل سليم، والحوكمة تعتمد على محددات خارجية يقوم بها بنك الجزائر وعلى محددات داخلية تخص البنك وكيفية إدارته وتسييره.

الحوكمة كمبدأ لا يرتبط فقط بقطاع البنك إنما بعدة قطاعات أخرى، حيث يمكن وصفه على أنه أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وقد بدأ الاهتمام بهذا المبدأ خاصة في مجال البنوك نتيجة التطورات السريعة في الأسواق المالية والنقدية كذا عولمة تدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، هذا ما زاد من حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك خاصة في ظل الأزمات المالية المصرفية.

من أجل ضمان التوازن المالي والسيولة مع قدرة البنوك على الوفاء اتجاه المودعين والغير توجب اتخاذ مجموعة من التدابير الخاصة بالتسيير والرقابة الداخلية، في البداية صدر نظام مهم سنة 2002 تحت رقم 02-03 وكان ذلك تحديدا يوم 14 نوفمبر، هذا النظام كان مهما لأنه يتكلم عن كيفية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية من الداخل.

المادة الأولى من النظام كانت واضحة في طلبها، التي طالبت من البنوك والمؤسسات المالية أن يكون عندها أنظمة رقابة داخلية قوية، هذه الأنظمة يجب أن تهتم بتحليل المخاطر ومراقبتها وكيفية التحكم فيها.

النظام ذكر أنواع مختلفة من المخاطر التي تواجه البنوك، مثلا:

- خطر الاعتماد وهو عندما لا يستطيع العميل سداد دينه.
- هناك أيضا خطر معدل الفائدة الإجمالي وهذا متعلق بتغيرات الأسعار.
- خطر التسوية يحدث عندما تفشل صفقة مالية في التسوية.
- خطر السوق وهو التغيرات في الأسواق المالية التي قد تؤثر على البنك.
- خطر العمليات يأتي من الأخطاء الداخلية أو الاحتيال.
- الخطر القانوني متعلق بعدم الالتزام بالقوانين.
- الجهاز التنفيذي أيضا مذكور كنقطة مهمة في النظام.

التداول كان جزءا من هذه المخاطر المذكورة، النظام حاول تغطية كل الجوانب التي قد تسبب مشاكل للبنوك، الهدف كان جعل هذه المؤسسات أكثر أمانا واستقرارا.

تلاه بعد ذلك صدور نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك ومؤسسات المالية الذي ألغى النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، أين تضمن النظام الجديد في مضمون مواده البنوك والمؤسسات المالية المطلوب منها تنفيذ شروط محددة بناءً على نظام يصدره مجلس النقد والقرض.

من أهم هذه الشروط أن يكون لديها جهاز رقابة داخلي فعال، هذا الجهاز يجب أن يركز على عدة أمور أساسية، مثل مراقبة أنشطة البنك، والتأكد من أن الموارد تُستخدم بشكل جيد.

أيضا، من المهم أن يتابع هذا الجهاز سير العمليات الداخلية، خاصة تلك المتعلقة بحماية أموال البنك، الهدف هو ضمان شفافية العمليات المصرفية ومعرفة مصادر الأموال بشكل واضح.

لا يجب إغفال موضوع المخاطر، فالجهاز الرقابي عليه أن يأخذ في الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما فيها المخاطر التشغيلية التي قد تواجه البنك، الفكرة هنا هي تقليل الأخطاء وضمان سير العمل بسلاسة.

هذه الإجراءات تساعد في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي، وتحمي مصالح العملاء والمؤسسات على حد سواء.

وتنفيذا لما ورد في اتفاقية بازل 03 فيما يتعلق بقواعد الحوكمة، نص النظام رقم 08-11 في باب السادس منه على القواعد الحكومية من خلال إلزام جهاز تنفيذي وهيئة المداولة المتمثلة في مجلس الإدارة أو المجلس المراقبة في السهر على تطوير قواعد الأخلاقية والنزاهة وترسيخ ثقافة الرقابة داخل البنك أو المؤسسة المالية، كما أن هذا النظام وسع في مفهوم المخاطر وأضاف مخاطر جديدة وهي خطر التركيز وخطر السيولة وخطر عدم المطابقة. من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى استمرار العمل بالنظام 08-11 سالف الذكر رغم صدور القانون 09-23 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي إلى حين صدور نظام جديد في ذات الشأن (طبقاً لنص المادة 166 من القانون 09-23 المذكور سابقاً).

إن الرقابة الداخلية التي ينبغي على البنوك أن تقيمها، تتعلق بمجموعة من النظم على غرار، نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وتنظيم المحاسبية ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج وأنظمة الرقابة والتحكم في مخاطر، كذا نظام توثيق والإعلام، هذه الرقابة تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف إلى التحكم بشكل مستمر في النشاطات والسير الجيد للعمليات الداخلية مع خلق توازي في النظام المصرفي، من هذا المنطلق سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين، يتناول الأول جهاز الرقابة الداخلية لمؤسسات القرض، ويتطرق الثاني إلى آليات مراقبة جهاز الرقابة الداخلية لمؤسسات القرض.

المبحث الأول: عمليات الرقابة الداخلية لمؤسسات القرض.

المرسوم رقم 08-11، المؤرخ في 3 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011، هو ثمرة تعديلات عديدة أجراها مجلس النقد والقرض الجزائري، بهدف إرساء نظام شامل يلبى جميع المتطلبات اللازمة، ويغطي جميع الجوانب المتعلقة بمراقبة الأنشطة المصرفية ومواكبة تطوراتها. يوضح المرسوم مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها، ويحدد المخاطر التي تواجهها الأنشطة المصرفية، مع تحديد الأنظمة التي يجب أن يتضمنها نظام الرقابة الداخلية.

يهدف هذا النظام إلى تحديد نطاق الرقابة الداخلية المطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية حتى تلتزم بها، في ظل الشروط المنصوص عليها في النظام الذي يعتمد عليه المجلس، بمعايير الإدارة الرامية إلى ضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والغير، فضلاً عن توازن بينتها المالية.

المطلب الأول: رقابة العمليات والتنظيم المحاسبي:

تتكون الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموعة من العمليات والأساليب والإجراءات التي تهدف على وجه الخصوص إلى ضمان المراقبة المستمرة للعمليات، والرقابة الداخلية المناسبة، والاعتبار المناسب لجميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر التشغيلية، والامتثال للإجراءات الداخلية وفقاً للأنظمة القانونية، والشفافية ومراقبة العمليات المصرفية، فضلاً عن حماية الأصول والاستخدام الفعال للموارد.

يتألف جهاز الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من عدة مكونات وهيئات على رأسها: نظام رقابة العمليات، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر والنتائج، أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر، نظام حفظ الوثائق والأرشيف.

يرمي نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية إلى تحسين ظروف الأمن والموثوقية والتقسي، من أجل التأكد من مطابقة العمليات المنجزة والإجراءات الداخلية المستعملة للأحكام التشريعية والتنظيمية، كذا المعايير والأعراف المهنية والأخلاقية،

وتوجهات هيئة المداولة وتعليمات الجهاز التنفيذي تهدف إلى ضمان الالتزام الكامل بالإجراءات الداخلية المتبعة في اتخاذ القرارات ومتابعة المخاطر مهما كانت طبيعتها.

يتم تطبيق معايير التسيير التي حددها الجهاز التنفيذي، مع التأكد من صحة المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو هيئة المداولة أو مرسلة لبنك الجزائر أو للجنة المصرفية أو للنشر. كما يتم مراقبة ظروف تقييم المعلومات المحاسبية والمالية وتسجيلها وحفظها، مع ضمان سير التدقيق والتأكد من جودة أنظمة الإعلام والاتصال. الحرص على تنفيذ الإجراءات التصحيحية في أوقات معقولة، ويتضمن نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية رقابة دائمة للتأكد من المطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المنجزة، مع احترام جميع التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك أو المؤسسة المالية، خاصة تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات. كما يتم إجراء رقابة دورية على انتظام وأمن العمليات، مع التأكد من فعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر المحتمل، وأخيرًا فعالية وملاءمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها.

التنظيم المحاسبي:

يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام القوانين والأنظمة المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، وخاصة أنظمة مجلس النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر بشأن المعلومات الموجودة في الحسابات والبيانات المالية. كما يجب أن يضمن التنظيم الذي تم إنشاؤه وجود مجموعة من الإجراءات المعروفة باسم "مسار التدقيق"ⁱⁱⁱ والتي تتيح إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني وتوثيق كل معلومة بواسطة وثيقة أصلية. يوجب إمكانية الرجوع إلى وثيقة تلخيصية والعكس صحيح، مع التأكد من ثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ الإقفال من خلال البيانات المناسبة مثل الجرد المادي، تجزئة الأرصدة، بيانات المقارنة، والتأكيد أمام الجهات الأخرى.

ولتحقيق ذلك، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بجميع الملفات الضرورية لإثبات البيانات المالية والتقارير الدورية لأحدث إقفال تم تسليمه لبنك الجزائر وللجنة المصرفية حتى الإقفال التالي. كما يجب أن تتأكد البنوك والمؤسسات المالية من شمولية ونوعية وموثوقية المعلومات وطرق التقييم والتسجيل المحاسبي من خلال رقابة دورية، لملاءمة المخططات الحسابية بالنظر إلى الأهداف العامة للأمن والحذر ومطابقتها لقواعد التسجيل المحاسبي وتمتد رقابة المعلومات إلى الحفاظ على المعلومات والوثائق الخاصة بالتحاليل والبرمجة وتنفيذ المعالجات.

المطلب الثاني: رقابة المخاطر.

تقييم المخاطر هو جزء مهم من كيفية التعامل مع المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المصارف، يتضمن ذلك تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المناسبة، بشكل عام يحدد نظام الرقابة الداخلية مخاطر التدقيق ومخاطر الرقابة، والتي تشير إلى احتمال أن يسمح النظام بحدوث أخطاء أو مخالفات، لكن يمكن اكتشافها من خلال هيكل الرقابة الداخلية.

تمر عملية تقييم المخاطر بعدة خطوات، مثل تحديد المخاطر، تحليلها، تقييم تأثيرها على المؤسسة، وتحديد كيفية الاستجابة للمخاطر التي تم تحديدها وتقييمها.ⁱⁱⁱ

انتقاء وقياس مخاطر القرض:

يتوجب أن تحوز البنوك والمؤسسات المالية طبقاً للمادة 39 من النظام رقم 08-11، على إجراء يتمثل في انتقاء مخاطر القرض ونظام قياسها يساعد في تحديد مركزية مخاطر ميزانيتها وخارج ميزانيتها، ويعمل على تجنب مختلف مستويات المخاطر من خلال معلومات نوعية وكمية.

كما يبدأ في توزيع الالتزامات لصالح جميع الأطراف المقابلة بناءً على درجة الخطر المحتمل، وحسب قطاع النشاط، مما يضمن ملاءمة المخاطر الممكنة مع سياسة القروض المتبعة من هيئة المداولة والجهاز التنفيذي.

- نظام انتقاء مخاطر القرض Le système de sélection des risques de crédit:

بالعودة للمادة 40 من النظام رقم 08-11، نصت على أنه يجب أن يأخذ تقييم مخاطر القرض في اعتباره بشكل خاص الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمستفيد وقدرته على السداد. وإذا كان هناك ضمانات، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضًا.

كما ينبغي أن يتضمن التقييم، وبشكل خاص بالنسبة للمؤسسات، تحليل البيئة المحيطة بها وخصائص الشركاء والمساهمين والمديرين، مع الأخذ بعين الاعتبار آخر الوثائق المحاسبية والمالية، بالإضافة أن تكون البنوك والمؤسسات المالية بالكم الكافي من المعلومات ذات الطابع النوعي لمعالجة ملفات القروض، تُستكمل هذه الملفات كل ثلاثة أشهر على الأقل بالنسبة للأطراف التي تمتلك مستحقات غير مدفوعة أو مشكوك في تحصيلها، أو تلك التي تتميز بأهمية مبالغها.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند اختيار عمليات القروض مردوديتها. ولهذا الغرض، يُحرص على أن يتميز التحليل التقديري والنتائج المباشرة بأعلى مستوى من الدقة لكل قرض، مع التركيز بشكل خاص على التكاليف التشغيلية وتكاليف التمويل والأعباء، بما يتوافق مع تقدير مخاطر عدم السداد من قبل المستفيد وتكاليف تسعير الأموال الخاصة.

يجب أن يأخذ تقييم مخاطر القروض في الاعتبار العائدات المستقبلية للمشروع الاستثماري، إضافةً إلى الضمانات المتاحة مثل الرهن القانوني على العقارات والرهن الحيازي على المعدات. كما ينبغي تقييم تأثير الرهن العقاري على الحقوق العينية المتعلقة بالأراضي المملوكة للدولة والمباني المقامة عليها، والتي تُستخدم كضمان لاسترداد القروض المخصصة حصراً لتمويل المشاريع الاستثمارية.

يقوم الجهاز التنفيذي بتحليل مردودية القروض مرة كل ستة أشهر على الأقل. يجب صياغة إجراءات منح القروض وتفويضات التوقيع بوضوح، مع تكييفها لتناسب حجم البنك أو المؤسسة المالية وتصميمه وطبيعة نشاطه.

كما يجب أن تقوم وحدة متخصصة ومستقلة عن الأقسام التنفيذية بتحليل تكاليف القروض، وفقاً للمادة 46 من النظام رقم 08-11. يتم اتخاذ قرارات القروض أو الالتزامات بالتوقيع من قبل شخصين على الأقل، خصوصاً عند الحاجة لذلك بحسب طبيعة القرض أو أهميته.

- نظام قياس مخاطر القرض

يتوجب أن تخضع البنوك والمؤسسات المالية إلى نظام لقياس مخاطر القرض، والسماح بتحديد المخاطر وقياسها وجمعها، حيث تبرز من خلال مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية التي يتعرض بسببها البنك أو المؤسسة المالية للخطر المترتب عن عجز طرف المتعاقد، باعتباره مستفيداً واحداً، ويجب أن تقوم البنوك أو المؤسسات المالية على الأقل كل ثلاثي بتحليل تطور نوعية التزاماتها فيما يتعلق بالميزانية وخارج الميزانية، كما يسمح هذا التحليل بإعادة ترتيب عمليات القرض والقيود المحاسبي للديون المصنفة، مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المتخذة والتأكد من تقييمها حديثاً بشكل مستقل وحذر.

- نظام قياس المخاطر ما بين البنوك Le système de mesure des risques interbancaires:

وفقاً للمادة 49 من النظام رقم 08-11، يجب على البنوك والمؤسسات المالية إنشاء نظام لتحديد وقياس قروضها وتبادلاتها المالية مع البنوك الأخرى. يجب أن يتضمن هذا النظام حدوداً واضحة، وآلية لتسجيل ومعالجة البيانات، تسمح بتجميع القروض الممنوحة والاقتراضات المستلمة من كل جهة، مع وضع إجراءات لمتابعة ومراقبة هذه الحدود.

كما صدر النظام رقم 03-11 بتاريخ 24 مايو 2011، والذي يركز على مراقبة مخاطر التعاملات البنكية البينية، حيث ينص على ضرورة امتلاك البنوك والمؤسسات المالية نظامًا داخليًا لمراقبة توزيع قروضها واقتراضاتها المتبادلة، خاصة تلك التي تتم في السوق النقدية.

- نظام قياس السيولة Le système de mesure de la liquidité :

وفقًا للمادة 50 من النظام رقم 08-11، يجب على البنوك والمؤسسات المالية إنشاء نظام لإدارة مخاطر السيولة. يعتمد هذا النظام على تحديد سياسة عامة للسيولة وقدرة المؤسسة على تحمل مخاطرها، ووضع تقديرات لمصادر التمويل، بالإضافة إلى تحديد مجموعة من الحدود التي تتضمن أنظمة للقياس والمراقبة والإنذار. كما يتطلب هذا النظام وضع سيناريوهات للأزمات وتحديثها بشكل دوري.

- نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي :

نصت المادة 51 من النظام رقم 08-11 بأنه عندما تتعرض البنوك والمؤسسات المالية لمخاطر كبيرة، يجب عليها أن تنشئ نظام معلومات داخلي لتقدير ومتابعة المخاطر الكلية لأسعار الفائدة، مع التنبؤ بالتصحّجات المحتملة عند الحاجة.

- نظام قياس مخاطر الدفع Le système de mesure du risque de règlement :

المصارف والمؤسسات المالية يتعين عليها طبقاً لنص المادة 52 من النظام 08-11 وضع نظام لقياس مخاطر الدفع، خاصة في عمليات الصرف الأجنبي، مع التركيز على تقييم ومتابعة جميع مراحل عملية الدفع.

- نظام قياس مخاطر السوق Le système de mesure des risques de marché :

وفقًا للمادة 53 من النظام 08-11، يجب على البنوك والمؤسسات المالية تسجيل عمليات الصرف بما يتماشى مع الأنظمة المعمول بها في سوق الصرف، كما يجب تسجيل عمليات محفظة التفاوض يوميًا. إذا كانت المؤسسة تقوم بعمليات كبيرة في الأسواق المالية أو سوق الصرف لحسابها الخاص، يجب عليها وضع أنظمة خاصة لضمان قياس هذه العمليات ومتابعتها ومراقبتها.

يتوجب عليها بشكل خاص:

- حساب نتائج عملياتها في محفظة التفاوض.
- قياس تعرضها لمخاطر الصرف حسب العملة الأجنبية وإجمالي العمليات.
- حساب نتائجها وتقدير مخاطر الدفع للطرف المقابل والدفع عند التسليم في عمليات الصرف والأدوات المالية.
- تقييم مخاطر تغير سعر كل أداة مالية تمتلكها.

- أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر والمخاطر التشغيلية.

يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع أنظمة متكاملة للتحكم في المخاطر المختلفة يجب أن تشمل هذه الأنظمة:

- مخاطر القروض: تتعلق بقدرة المقترضين على السداد.
- مخاطر التركيز: تنتج عن منح قروض كبيرة لقطاع أو مجموعة محددة.

- مخاطر التعاملات البنكية البينية: تنشأ من التبادلات المالية مع بنوك أخرى.
 - مخاطر أسعار الفائدة والصرف: مرتبطة بالتقلبات في أسعار الفائدة والعملات.
 - مخاطر السيولة والدفع: تتعلق بالقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد.
- تتضمن هذه الأنظمة حدوداً داخلية شاملة، وعند الضرورة، حدوداً على مستوى الأقسام التنفيذية (المديريات، الفروع)، مع ضرورة توثيق كيفية الالتزام بهذه الحدود.

التحكم في المخاطر التشغيلية

- وفقاً للمادة 59 من النظام رقم 08-11، يجب على البنوك والمؤسسات المالية توفير الأدوات اللازمة للتحكم في المخاطر التشغيلية، خصوصاً تلك التي قد تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية أو الإضرار بالسمعة. ولهذا الغرض، يجب عليها:
- وضع خطط لاستمرارية العمل: وتجربتها بانتظام.
 - تأمين أنظمة المعلومات: لحمايتها من الاختراقات.
 - توثيق الحوادث الهامة: بما في ذلك حالات عدم الالتزام بالإجراءات الداخلية، أو الفشل في الأنظمة (خاصة المعلوماتية)، أو حالات الاحتيال أو محاولات الاحتيال الداخلية والخارجية.
 - تحديد معايير التسجيل: لتحديد الحوادث التي يجب توثيقها بناءً على طبيعة النشاط والمخاطر.
 - تغطية مخاطر الخسارة: حتى لو لم تحدث فعلياً، مع إعداد ملفات خاصة بهذه الحوادث وإتاحتها للمسؤولين عن الرقابة الدائمة والدورية.

المبحث الثاني: أجهزة الرقابة الداخلية لمؤسسات القرض.

حتى تكون الرقابة الداخلية فعالة يجب أن يتضمن جهاز الرقابة الداخلية طبقاً لنص المادة 03 من النظام رقم 08-11 مجموعة من العمليات و الأساليب والإجراءات المصممة لضمان السيطرة الفعالة على الأنشطة والسير جيد للعمليات الداخلية، على هذا الأساس خول هيئات تقوم بهذه العملية.

المطلب الأول: جهة المخولة بمراقبة جهاز الرقابة الداخلية لمؤسسات القرض.

الأجهزة المكلفة بضمان الرقابة الداخلية:

بالإضافة إلى وجود أجهزة أخرى تقوم بعملية الرقابة على المؤسسات المصرفية على غرار محافظي الحسابات، هناك جهازي رقابة مكلفة بضمان الرقابة الداخلية يتمثلان في كل من لجنة التدقيق ومسؤولين مكلفين بالرقابة الداخلية.

لجنة التدقيق:

استحدثت هذه اللجنة بموجب النظام رقم 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وتنشأ عن طريق لجنة المداولة الممثلة في مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة^{iv}، مع تحديد تشكيلها ومهام سير لجنة التدقيق.

للتنويه: لا يمكن لأعضاء الجهاز التنفيذي أن يكونوا أعضاء ضمن لجنة التدقيق – طبقاً للمادة 02 من النظام 08-11.^v

مهام لجنة التدقيق تتمثل في التحقق من وضوح ودقة المعلومات المقدمة، وتقييم مدى انتظام وأهمية المنهجيات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية. كما تقوم اللجنة بتقييم جودة نظام الرقابة الداخلية، وخاصةً مدى تناسق أنظمة القياس والتحكم في المخاطر، واقتراح إجراءات إضافية عند الضرورة. (مادة 50 من ذات النظام)^{vi}.

المسؤولون المكلفون بالرقابة الداخلية:

من أجل تعزيز الرقابة الداخلية، أوجب المشرع تعيين مسؤولين اثنين، بالإضافة إلى لجنة التدقيق. يُكلف الأول بضمان فعالية أنظمة المراقبة المستمرة، بينما يُكلف الثاني بالإشراف على توافق وفعالية أنظمة المراقبة الدورية^{vii}، كما يمكن لهذين المسؤولين تعيين مسؤول آخر يكلف بالسهر على تناسق ورقابة خطر عدم المطابقة، تجدر الإشارة، هؤلاء المسؤولين تبلغ هويتهما إلى اللجنة المصرفية، طبقاً للمادة 09 من النظام 08-11.^{viii}

كفل النظام رقم 08-11 مسؤولية التأكد من امتثال البنوك والمؤسسات المالية لالتزاماتها لهيئتين رئيسيتين وهما: الجهاز التنفيذي: يُقصد به الأشخاص المسؤولون عن تحديد التوجيهات الفعلية للبنك أو المؤسسة المالية وإدارة شؤونها، وذلك وفقاً للمادة 90 من الأمر رقم 11-03.^{ix}

هيئة المداولة: وتشمل مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة.

للتنويه: لا يمكن لأعضاء الجهاز التنفيذي أن يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق.

المطلب الثاني: أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

لكي تتمكن لجنة التقييم (المراجع) من تقييم نظام الرقابة الداخلية، يجب عليها استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب. يُعد هذا التقييم خطوة أساسية تهدف إلى فهم واستيعاب نظام المعلومات والرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية.

أولاً: أساليب نظام الرقابة الداخلية.

للكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية وقدرته على إنتاج بيانات محاسبية دقيقة وحماية أصول المصرف، تُستخدم عدة أساليب وأدوات إجرائية. يهدف هذا التقييم إلى تحديد نقاط الضعف والانحرافات التي تتطلب فحصاً دقيقاً، ولتحديد نطاق المراجعة، يتم اتباع الطرق التالية^x:

- طريقة التقرير الوصفي: تعتمد على وصف إجراءات الرقابة عن طريق شرح تدفق البيانات وتحديد مراكز السلطة والمسؤولية لكل عملية.
- طريقة الاستقصاء: تتضمن إعداد أسئلة مُصممة للاستفسار عن تفاصيل العمل وخطواته في البنك أو المؤسسة المالية. تهدف هذه الطريقة إلى تحديد العلاقة بين الأسئلة المختلفة، وتوثيق مصادر المعلومات، والتحقق منها، والتمييز بين نقاط الضعف البسيطة والجسمية في الرقابة الداخلية، مع تقديم وصف تفصيلي للإجراءات.
- الاستبيان الإحصائي: تسمح هذه الطريقة بأخذ عينة عشوائية من مجموعة البنوك والمؤسسات المالية، ثم تعميم النتائج والملاحظات التي تم الحصول عليها من العينة على المجتمع بأكمله.
- المقابلات: تهدف إلى الحصول على رأي أولي ونوعي حول مختلف الأنظمة المكونة للمصرف أو المؤسسة المالية.
- خرائط التدفق: هي رسوم بيانية تستخدم رموزاً لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل المؤسسة. تُعد أداة فعالة لتوضيح المعلومات المتعلقة بتقسيم العمل ونظام الاعتماد. تقوم لجنة التدقيق بفحص تدفق المعلومات ودراسة مراحل تجهيز المستندات باستخدام رموز معيارية لفهم سير العمليات والحصول على معلومات هامة.

ثانياً: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

يُعد تقييم الرقابة الداخلية مرحلة رئيسية تقوم بها لجنة التدقيق، يهدف فهم واستيعاب نظام المعلومات والرقابة الداخلية للمصرف، ومن ثم إعداد برامج اختبارات للتأكد من فعالية النظام.

يُعتبر هذا التقييم معياراً أساسياً للعمل الميداني، حيث يساعد المدقق في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات اللازمة لتدقيق أرصدة القوائم المالية. فوجود نظام رقابة داخلية قوي ينتج عنه معلومات مالية موثوقة. وبما أن معظم الأرصدة المالية هي نتاج عمليات متعددة، فإنه من غير العملي أو الاقتصادي مراجعتها بالكامل بنسبة 100%.

لتقدير كفاية نظام الرقابة الداخلية، يتطلب الأمر معرفة الإجراءات والأساليب المتبعة، والتأكد بشكل معقول من تطبيقها الفعلي. ومع ذلك، من الصعب في بداية عملية التدقيق تحديد درجة الثقة الكاملة في النظام، إذ قد تكون الثقة مبنية على افتراضات لا تؤكدتها الاختبارات اللاحقة. لهذا السبب، يعتمد المدقق على أسلوب العينات الإحصائية، رغم أن هذا الأسلوب ينطوي على مخاطر عدم اكتشاف التحريفات في القوائم المالية.

إن نظم الرقابة الداخلية تساهم في تخفيض الخطأ الجوهري، لأنه يوجد علاقة عكسية بين جودة نظام الرقابة الداخلية وحجم الخطأ الجوهري.

الخاتمة:

تُعَدُّ الرقابة على مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بالأحكام التشريعية والتنظيمية، وخاصةً في مجال التحكم في حركة رؤوس الأموال، مسألة حيوية ودعامة أساسية لتحقيق الأمن المصرفي، فأوكل قانون النقد والقرض مهام الرقابة على نشاط المؤسسات المصرفية إلى هيئات تضبط مسائل حركة الأموال وتنمية المؤسسات والبنوك، وتحارب تبييض الأموال والاختلاس والغش، ولها دور أساسي في تدعيم النظام البنكي ككل، من خلال قيام اللجنة المصرفية التي لها مهام الرقابة الخارجية للمؤسسات المصرفية ومراقبة كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات سواء تعاملها مع البنك المركزي أو مع المودعين الخواص.

فبعد تنظيم شروط لإنشاء المؤسسات المصرفية في الجزائر تبدأ المؤسسات في ممارستها لعملياتها المصرفية، وبذلك وضع القانون النقد والقرض هيئات خارجية تتمثل في اللجنة المصرفية لضبط هذه العمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية والبنوك، وهيئات أخرى داخلية وهي موضوع هذا البحث تتمثل في الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية والبنوك.

قائمة المصادر والمراجع

1. Bank for international settlement (BIS)Basel committee on banking supervision .final document october2010p10
2. عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية أدرار، سنة 2018.
3. د. شيخ محمد زكرياء، دور الرقابة الداخلية للبنوك في حماية العمليات المصرفية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة (م.ح.إ.ح.ع)، المجلد 07 العدد 01 سنة 2022.
4. عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة -الجزائر، سنة 2007.
5. النظام 08-11 المؤرخ في 2001/11/28، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية (الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 2001/11/28).
6. النظام رقم 03-11 جريدة رسمية عدد 54 الصادرة بتاريخ 02 أكتوبر 2011.